دواوين السنة النبوية والصحاح والمعاجم

المراد بدواوين السنة : هي تلك المصنفات والكتب التي أُلفت وكتبت سواء في الحديث النبوي الشريف او في شروح تلك الأحاديث، مع بيان معنى أو شرح غريب أو بيان سبب ، وغيرها .

وتشمل تلك المصنفات الصحاح والسنن والموطآت والمعاجم والمسانيد والمستدركات .

فأما الصحاح فهي :

1 – صحيح البخاري .
2 – صحيح مسلم .

وهذان الكتابان قد التزم اصحابها بذكر الصحيح فيهما حتى قال أهل العلم (انهما اصح كتابين بعد كتاب الله تعالى) ولا يقصد بذلك المقارنة بين كتاب الله والصحيحين ، بل بيان ما اشتملت عليه احاديثهما من الصحة .

وهناك ممن كتب في الصحيح كذلك ولكنهم لم يلزموا الصحة بكل ما كتبوا ، وهذه الكتب هي :

1 – صحيح ابن خزيمة .
2 – صحيح ابن حبان ، المسمى (التقاسيم والأنواع)

وأما السنن فهي :

1 – سنن ابي داود .
2 – سنن ابن ماجه .
3 – سنن الترمذي .
4 – النن الكبرى للنسائي .

واما الموطآت ، أُلف فيها كتاب واحد وهو:

1 - موطأ مالك ، لمالك بن انس بن مالك .

واما المعاجم فمنها :

1 – المعجم الكبير للطبراني .
2 – المعجم الاوسط للطبراني .
3 - المعجم الصغير ، المسمى بـ (الروض الداني) للطبراني أيضاً .

واما المسانيد فمنها :

1 – مسند أحمد بن حنبل .
2 – مسند البزار .
3 – مسند الطياليسي .
4 – مسند أبي حنيفة .

5 – مسند ابن المبارك.
وغيرها كثير حتى بلغت أكثر من ثلاثين مسنداً .

واما المستدركات فأشهرها :
1 - المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري .
وأما الشروح فهي كثيره ، منها
1 – فتح الباري شرح صحيح البخاري .
2 – شرح النووي على صحيح مسلم .
3 - عود المعبود شرح سنن ابي داود .
4 – تحفة الاحوذي شرح جامع الإمام الترمذي .
5 – شرح ابن ماجه لمغلطاي .
وغيرها كثير

الوضع في السنة النبوية :

قال العلماء سلفا وخلفا: لا يحل رواية الحديث الموضوع في أي باب من الأبواب، إلا مقترنا ببيان أنه موضوع مكذوب، سواء في ذلك ما يتعلق بالحلال والحرام، أو الفضائل، أو الترغيب والترهيب أو القصص والتواريخ، ومن رواه من غير بيان وضعه فقد باء بالإثم العظيم، وحشر نفسه في عداد الكذابين، والأصل في ذلك: ما رواه الإمام مسلم في صحيحه، بسنده أن رسول الله "صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم" قال: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين) وفي حكم الموضوعات الإسرائيليات التي ألصقت بالنبي زورا، وكذبا عليه.
تحذير من يروي الموضوع المكذوب:
وقد حكم كثير من علماء الحديث وأئمته على من روى حديثا موضوعا من غير تنبيه إلى وضعه وتحذير الناس منه بالتعزير والتأديب، قال أبو العباس السراج: شهدت محمد بن إسماعيل البخاري، ودفع إليه كتاب من ابن كرام يسأله عن أحاديث، منها حديث الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا: "الإيمان لا يزيد ولا ينقص" فكتب محمد بن إسماعيل على ظهر كتابه: "من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد، والحبس الطويل".

وقد سئل الإمام ابن حجر الهيثمي عن خطيب يرقى المنبر كل جمعة، ويروي أحاديث، ولم يبين مخرجيها ودرجتها فقال: ما ذكره من الأحاديث في خطبه من غير أن يبين رواتها، أو من ذكرها فجائز، بشرط أن يكون من أهل المعرفة بالحديث، أو ينقلها من مؤلفٍ صاحبُه كذلك.

وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث، أو في خطب ليس مؤلفها كذلك، فلا يحل؛ ومن فعل عزر عليه التعزير الشديد، وهذا حال أكثر الخطباء؛ فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها، وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلا أم لا، فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك.